



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج 14-14/011(03/23)/01-ج س (10086)

**الاجتماع الرابع عشر
للجنة خبراء الكهرباء في الدول
العربية**

(الأمانة العامة: 2023/3/2)

مشروع جدول الأعمال



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فهرس
مشروع جدول أعمال الاجتماع الرابع عشر
للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية

الأمانة العامة: 2023/3/2

الصفحة	الموضوع	البند
2	تطورات السوق العربية المشتركة للكهرباء (متابعة): 1. تطورات اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء	البند الأول
6	2. قواعد تشغيل الشبكات العربية	
9	3. الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء	
11	4. خارطة الطريق لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء	
14	الدراسة المقدمة من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء	البند الثاني
16	التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة - موريتانيا: 1. الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة	البند الثالث
18	2. مقترح مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية	
20	الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية	البند الرابع
22	التعاون مع التكتلات والمنظمات الاقليمية والدولية 1. التعاون العربي الصيني	البند الخامس
24	2. التعاون مع الحكومة الألمانية	



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مذكرة للعرض على
الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

الأمانة العامة: 2023/3/2

البند الأول

الموضوع	السوق العربية المشتركة للكهرباء:
عرض الموضوع	1. تطورات اتفاقيتي السوق (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) - تعتبر السوق العربية المشتركة للكهرباء إحدى أهم مشروعات التكامل العربي وتمثل وجهاً مضيئاً للعمل العربي المشترك، وتظل وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء محور الاهتمام الرئيسي للمجلس بكافة أجهزته. - تمثل الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة - اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء) الأطر التشريعية والقانونية لقيام السوق؛
القرارات ذات الصلة	القرار رقم 291 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على: 1. اعتماد توصيات اللجنة التوجيهية في اجتماعها الثلاثين والمنعقد بتاريخ 2022/3/2 ذات الصلة بالبند الأول/ تطورات اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء. 2. تفويض اللجنة التوجيهية باعتماد مسودة اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، ومراجعتها في موعد أقصاه شهر من انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس، تمهيداً لقيام أمانة المجلس بتعميمها رسمياً على الدول الأعضاء

<p>لتأكيد الموافقات في موعد أقصاه شهرين من تاريخ التعميم؛ مع مراعاة إجراءات الموافقة لكل دولة.</p> <p>3. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد موعد لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لاستصدار قرار بالموافقة على الاتفاقيتين يعرض لاحقاً على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.</p>	
<p>- قامت أمانة المجلس بالتنسيق مع كل من البنك الدولي واللجنة التوجيهية ورئيس فريق عمل الدراسات ونائبه لمراجعة نسختي اتفاقيات السوق العربية المشتركة للكهرباء (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) لعامي 2020 و2022. وعليه تم إصدار المسودة النهائية لاتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء لعام 2022 واعتمادها من اللجنة التوجيهية ونشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية.</p> <p>- قامت أمانة المجلس بتعميم المسودة النهائية لاتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء لعام 2022 على الدول العربية من خلال مذكرتها رقم 286/22/5/1/7 بتاريخ 2022/5/11، تلاها تعميم 4 مذكرات تذكير للدول الأعضاء بشأن موافاة أمانة المجلس بموافقته على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء ليتسنى لها استكمال الإجراءات الخاصة بعرض الموضوع على لجنة الخبراء في الدول العربية تمهيداً للعرض على المكتب التنفيذي ثم المجلس الوزاري العربي للكهرباء، علماً بأن بعض الإجراءات الأخرى التي تلي الحصول على موافقة المجلس الوزاري وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن يعقب ذلك العرض على مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري بحسب توقيت العرض على اللجنة الدائمة للشئون القانونية التابعة لمجلس الجامعة.</p> <p>- وردت إلى أمانة المجلس (حتى تاريخه) الموافقة على اتفاقيات السوق من كل من (الأردن، الإمارات، البحرين، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، المغرب، اليمن)؛ وموافقة سابقة من ليبيا على نسخة 2020، وكذلك ملاحظات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية حول الاتفاقيتين بتاريخ 2022/7/25. (إجمالي 9 دول من 16 دولة موقعة على مذكرة تفاهم إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء)</p>	<h2>الإجراءات</h2>

- وجدير بالذكر أنه قد تم تداول ومناقشة تطورات اتفاقيتي السوق (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) في الاجتماعات المتعاقبة للجنة التوجيهية (اجمالي عدد 6 اجتماعات خلال عام 2022 وواحد في يناير 2023)
 - تلقت أمانة المجلس المذكرة الواردة من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم 3221 بتاريخ 2022/11/28 بخصوص طلب وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة تحديد موعد لعقد اجتماع للتفاوض على تعديل مسودة الاتفاقيتين فيما يخص البند الخاص بالتحكيم المدرج بالاتفاقيتين ليكون مقره القاهرة دون استثناء أو أن يكون التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي. وتم بالفعل مناقش ذلك البند من خلال اجتماع فريق العمل واجتماع تشاوري للجنة التوجيهية.
 - عُقد الاجتماع التشاوري الثاني للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل (عن بعد: بتاريخ 2023/12/20) لمناقشة ملاحظة جمهورية مصر العربية فيما يخص البند الخاص بالتحكيم المدرج بالاتفاقيتين المشار إليه بعاليه، حيث تم تكليف أمانة المجلس بتوجيه رد للمندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية يتضمن الطلب من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة موافاة أمانة المجلس بمذكرة شارحة مفصلة تتضمن حيثيات المقترح الخاص بالتفاوض على تعديل مسودة اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء فيما يخص البند الخاص بالتحكيم المدرج بالاتفاقيتين المشار إليهما، وجدول مقارنة للنصوص الحالية والنصوص المقترحة من قبل جمهورية مصر العربية على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، مع بيان مميزات وعيوب كل نص، تمهيداً للعرض على فريق عمل الدراسة.
 - بناءً على ما سبق، دعت أمانة المجلس إلى عقد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة التوجيهية يومي 9-10/1/2023 بمقر الأمانة العامة لمناقشة ملاحظة جمهورية مصر العربية على بند التحكيم والمذكرة الشارحة التي أعدها المكتب القانوني المكلف من قبل الشركة القابضة لكهرباء مصر (منى ذو الفقار وشركاه) بشأن البند الخاص بالتحكيم حيث صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:
- 1. عدم مناسبة أن يكون مقر التحكيم هو القاهرة بدون استثناء؛ أما بالنسبة للطلب الخاص باستبدال قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية ICC**

لتصبح قواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، فانه على الرغم من المكانة التي يتمتع بها مركز القاهرة للتحكيم الدولي. فإن التغيير في نص الاتفاقيات يعتبر تغييراً جوهرياً. وفي حال اعتماد التغيير سيؤدي ذلك إلى تبعات قد تنشأ بالنسبة للدول العربية الأخرى التي أرسلت موافقتها على الاتفاقيتين، أو الدول العربية الأخرى التي وصلت الى مراحل متقدمة لإصدار الموافقة على الاتفاقيتين، ومن ثم انعكاس ذلك على البرنامج الزمني لخارطة الطريق المتوافق عليها لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.

2. يتم الاستمرار في الحصول على موافقات الدول الأعضاء على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء وفقاً للمسودة النهائية لاتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء التي تم تعميمهما على الدول الأعضاء في مايو 2022 تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 14 بتاريخ 2022/3/20.

3. في حال النظر في تغيير قواعد التحكيم فإن ذلك سوف يتطلب إجراء دراسة وافية تشمل كافة مراكز التحكيم في الدول العربية.

تقرير وتوصيات الاجتماع الاجتماعي التشاوري الثاني والاجتماع الرابع والثلاثين للجنة التوجيهية يومي 9-10/1/2023 بمقر الأمانة العامة.

المرفقات

تفضل اللجنة الموقرة بالاطلاع واتخاذ ما يلزم

المطلوب

<p>الموضوع</p> <p>السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p> <p>2. قواعد تشغيل الشبكات العربية</p>	
<p>عرض الموضوع</p> <p>قواعد تشغيل الشبكات العربية هي الوثيقة الرابعة من وثائق الحوكمة ومهمتها تحديد الأسس التقنية اللازمة للربط بين الدول العربية، وقد قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة لاتمام دراسة الوثيقة وذلك من خلال تكليف مكتب استشاري متخصص CESI للقيام بعمل الدراسة ابتداءً من يوليو 2019 وتم الانتهاء من كافة الوثائق في 2020/6/3.</p>	
<p>القرارات ذات الصلة</p> <p>- القرار رقم 292 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على:</p> <p>1. اعتماد النسخة المرفقة* لقواعد تشغيل الشبكات العربية والعمل بها بشكل استرشادي؛ على أن تتولى لجان السوق مستقبلاً (اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء واللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية) إجراء أي تعديلات مقترحة وفق مسار السوق في حينها.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بإعداد نسخة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية لقواعد تشغيل الشبكات العربية، خصماً من الحساب الخاص بالمجلس الوزاري العربي.</p>	
<p>الإجراءات</p> <p>- قامت أمانة المجلس بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) لترجمة جميع مستندات قواعد تشغيل الشبكات العربية إلى اللغة العربية وإرسالها إلى أمانة المجلس.</p> <p>- قامت أمانة المجلس بالتنسيق مع السيد المهندس/ رئيس فريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وفريق عمل الدراسة لمراجعة ترجمة مستندات قواعد تشغيل الشبكات العربية إلى اللغة العربية التي قامت بها الاسكوا وإبداء الملاحظات عليها، وفي هذا الصدد تم عقد عدة اجتماعات لفريق عمل الدراسة لمناقشة نتائج مراجعة الترجمة المشار إليها. حيث تبين الحاجة إلى تحسين واستكمال بعض مستندات قواعد تشغيل الشبكات العربية المترجمة إلى اللغة العربية، وكذلك الحاجة لإعادة ترجمة كود التشغيل إلى اللغة العربية.</p>	

- قامت أمانة المجلس بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) لاستكمال ترجمة مستندات قواعد تشغيل الشبكات العربية التي تحتاج إلى تحسين.
 - تقوم أمانة المجلس حالياً بالتنسيق مع فريق عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وفريق عمل الدراسة لاستكمال مراجعة المستندات التي يتم تحسين ترجمتها واستكمالها. حيث قام فريق الإسكوا بتحسين الترجمة لمستند رقم 6 - Glossary and Definitions لكي يتم مراجعتها من قبل فريق العمل وليصار من بعدها إلى الموافقة عليها واعتمادها واستكمال عملية تحسين الترجمة للمستندات المتبقية بناءً عليها.
 - قامت أمانة المجلس بالتعاقد مع الاستشاري (CESI)، لإعداد نسخة من قواعد تشغيل الشبكات العربية باللغة الفرنسية، وتم استلام نسخة باللغة الفرنسية لقواعد تشغيل الشبكات ونشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد تقوم أمانة المجلس بالتنسيق مع ممثلي اللجنة التوجيهية من تونس والجزائر لإبداء الملاحظات عليها إن وجدت.
 - بناءً على ما سبق، دعت أمانة المجلس إلى عقد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة التوجيهية يومي 9-10/1/2023 بمقر الأمانة العامة لمناقشة تطورات ترجمة قواعد تشغيل الشبكات العربية، حيث صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:
1. اعتماد توصيات الاجتماعين 13 و14 لفريق عمل الدراسة وتوجيه الشكر لأعضاء الفريق الذين شاركوا في مراجعة ترجمة قواعد تشغيل الشبكات إلى اللغة العربية على الجهد المميز الذي بذلوه في المراجعة.
 2. توجيه الشكر لفريق الاسكوا على تعاونهم المستمر وترحيبهم باستكمال ومراجعة قواعد تشغيل الشبكات العربية.
 3. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع ممثل المملكة العربية السعودية للتواصل مع المختبر الخليجي لدراسة إمكانية القيام بإحدى المهام التالية: (1) ترجمة متخصصة لكود التشغيل إلى اللغة العربية ومراجعة الأكواد كافة لضمان اتساقها مع بعض أو (2) القيام بالمراجعة فقط في حالة قيام مكتب متخصص بترجمة كود التشغيل.

<p>4. تكليف فريق الدراسة بالبقاء على تواصل مباشر مع الجهة التي ستقوم بالترجمة والمراجعة بحيث يتولى الاشراف على ذلك بالتنسيق مع أمانة المجلس، ومن ثم العرض على اللجنة التوجيهية.</p> <p>5. إحالة النسخة الفرنسية من قواعد تشغيل الشبكات إلى ممثلي اللجنة التوجيهية من تونس والجزائر لإبداء الملاحظات عليها إن وجدت، وفي حال عدم وجود ملاحظات يتم تعميمها بشكل رسمي على الدول الأعضاء.</p> <p>- تلقت أمانة المجلس قواعد التشغيل الخاصة بالتعريفات من قبل الإسكوا وتم إحالته إلى رئيس الفريق الذي طلب إعداد وثيقة بالنسختين العربية والإنجليزية يجري العمل عليها حالياً من قبل فريق المترجمين بالإسكوا.</p> <p>- وبناءً على التوصيات أعلاه، قامت أمانة المجلس بالتواصل مع السيد الدكتور المهندس/ ياسر التركي، عضو اللجنة التوجيهية ممثل المملكة العربية السعودية لبحث إمكانية التواصل مع المختبر الخليجي لدراسة إمكانية القيام بإحدى المهام التالية: 1) ترجمة متخصصة لكود التشغيل إلى اللغة العربية ومراجعة الأكواد كافة لضمان اتساقها مع بعض أو 2) القيام بالمراجعة فقط في حالة قيام مكتب متخصص بترجمة كود التشغيل.</p>	
<p>- تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث عشر لفريق الدراسة (عن بعد: 2022/10/30)</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع عشر لفريق الدراسة (عن بعد: 2022/11/28)</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة بأخذ العلم بما تم من إجراءات.</p>	<p>المطلوب</p>

<p>الموضوع</p> <p>السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p> <p>3. الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء : أمانة السوق، وتشكيل لجان السوق (اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء - اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية).</p>	
<p>- تشير الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) إلى ضرورة تشكيل أمانة للسوق بحيث تعمل مؤقتاً ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكذلك تشكيل لجننتين إقليميتين هما: اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، واللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل/ وسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية.</p> <p>- بعد التنسيق بين الجهات الثلاث (الأمانة العامة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة البنك الدولي)؛ وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعم أمانة المجلس من خلال توفير خبريين أحدهما محلي وآخر دولي لإنشاء سكرتارية السوق وذلك لمدة عامين.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>- القرار رقم 294 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإسراع في تعيين أعضاء لجنتي السوق (على مستوى كبار المسؤولين)، وذلك للاستفادة من عرض البنك الدولي لمد فترة البرنامج التجريبي حال الانتهاء من اختيار رئيس ونائب رئيس لكل لجنة قبل نهاية شهر مايو 2022؛ على أن تبدأ اللجنتان ممارسة مهام عملها بشكل رسمي بعد دخول الاتفاقيتين حيز النفاذ. • الطلب من الدول العربية النظر في إمكانية دعم أمانة السوق، لتعظيم الاستفادة من المنحة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. • توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على مبادرة الشركة القابضة لكهرباء مصر لتقديم الدعم لأمانة السوق. 	<p>القرارات ذات الصلة</p>

<p>– بعد إجراءات تنسيقية مشتركة بين اللجنة التوجيهية وأمانة المجلس والبنك الدولي؛ أصدر البنك النسخة النهائية للشروط المرجعية الخاصة بترشيح أعضاء لجان السوق بتاريخ 2022/6/16.</p> <p>– قامت أمانة المجلس بتاريخ 2022/6/19 بتعميم النسخة النهائية للشروط المرجعية المعتمدة من البنك الدولي واللجنة التوجيهية على الدول لترشيح ممثلهم في لجان السوق.</p> <p>وقد قامت الدول التالية بتسمية مرشحها (حتى تاريخه):</p> <p><u>الأردن - الإمارات - الجزائر - السعودية - العراق - فلسطين - قطر - الكويت - مصر - المغرب - البحرين - اليمن - السودان (اجمالي 13 دولة من 16 دولة موقعة على مذكرة تفاهم إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء).</u></p> <p>كما قامت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي بتسمية مرشحها للجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء.</p> <p>– جدير بالذكر أن البنك الدولي قد أعرب عن استعداده لتقديم الدعم الفني من خلال بناء القدرات لأعضاء لجنتي السوق وإعداد خطة عشرية لتطوير الشبكات الكهربائية وذلك في حالة بدء أعمال لجنتي السوق. بينما سيقدم دراسة "Transmission Pricing Mechanism" فقط إذا لم يتم التوافق على بدء أعمال لجنتي السوق.</p>	<h2>الإجراءات</h2>
<p>قائمة بيانات الأعضاء المرشحين للجنتي السوق.</p>	<h2>المرفقات</h2>
<p>تفضل اللجنة الموقرة باتخاذ ما تراه مناسباً للإنتهاء من تشكيل لجنتي السوق، حيث من المقترح عقد اجتماع تمهيدي للجنتي السوق خلال شهر فبراير 2023 للتعريف بالمهام المنوطة بهم، وبرنامج البنك الدولي "Knowledge Sharing" المقدم لأعضاء لجنتي السوق. وعرض خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء.</p>	<h2>المطلوب</h2>

<p style="text-align: center;">الموضوع</p> <p style="text-align: center;">السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p> <p style="text-align: center;">4. خارطة الطريق لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء.</p>	
<p>– لاقت دراسة خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء والتي يقوم بإعدادها السيد / اندرو كلاستون – الخبير الدولي بأمانة السوق ترحيباً مبدئياً من قبل كل من الدول المعنية بالدراسات التجريبية لتجارة الطاقة بين الدول العربية المتضمنة بدراسة خارطة الطريق (وهي الأردن والسعودية ومصر) وذلك من خلال الاجتماعات التمهيديّة المتعاقبة التي عُقدت معها خلال عا 2022 وترحيب هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وايضاً الترحيب المبدئي للجنة التوجيهية أثناء اجتماعاتها.</p> <p>– جدير بالذكر بأنه قد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاجتماعات التنسيقية (عن بعد) مع كل من هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، هيئة الربط الثماني، وهيئة الربط المغاربي؛ إلى جانب اجتماعات أخرى مع الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي لبحث ومناقشة خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء والخاصة بالمرحلة القادمة خلال العام الحالي.</p> <p>– قدم الخبير الدولي “Webinar” عن اقتصاديات تجارة الطاقة للجهات المعنية خلال الفترة 2022/6/24-23 وآخر لكبار المسؤولين بتاريخ 2022/6/2.</p> <p>– أعد الخبير الدولي المسودة الأولية لخارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء.</p>	<p style="text-align: center;">عرض الموضوع</p>
<p>تم تداول بعض المداخلات الهامة أثناء الاجتماع 32 للجنة التوجيهية حيث أوصت اللجنة بمزيد من الدراسة للنقاط الواردة أدناه وتحديث مسودة خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ وسيط السوق الإقليمية: من سيقوم بتلك المهمة، وما هي المهام المنوط بها. ▪ كيفية التعامل مع أسعار الوقود إذا لم يتم حسابها بالأسعار العالمية. ▪ توضيح مهام ومسؤوليات هيئات حوكمة السوق واللجان التابعة لها. 	<p style="text-align: center;">القرارات ذات الصلة</p>

<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعداد دراسات تجريبية لتجارة الطاقة بين الدول العربية بحيث يتم تطبيقها على دول المشرق العربي (الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية) وايضاً على دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب مع اسبانيا). ▪ دراسة إمكانية الاستفادة من خبرات هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي في الدراسة التجريبية لتجارة الطاقة بين الدول العربية التي سيتم تطبيقها على دول المشرق العربي (الأردن ومصر والمملكة العربية السعودي) والتي سيقوم بإعدادها الخبير الدولي. ▪ قيام الخبير الدولي بإعداد استبيان عن خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء متضمنة الدراسات التجريبية لتجارة الطاقة بين الدول العربية لتعميمها على الدول الأعضاء واستطلاع آرائهم. ▪ أهمية دراسة الخطوات المستقبلية الملحة والواردة في العرض المرئي الذي قدمه الخبير الدولي. 	
<p>- خلال عام 2022، تم عقد عدة اجتماعات لمزيد من المناقشات للدراسات التجريبية لتبادل الطاقة لدول المشرق والمغرب العربي المتضمنة بخارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وذلك بين كل من أمانة المجلس / أمانة السوق والجهات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مسؤولي مشغلي أنظمة نقل الكهرباء (الأردن، السعودية، ومصر) لمناقشة الدراسة التجريبية لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي. • مسؤولي الكوميليك COMELEC وشركة نقل الكهرباء بالمغرب لمناقشة الدراسة التجريبية لتبادل الطاقة بين دول المغرب العربي. • مسؤولي هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة مدى الاستفادة من خبرات الهيئة في الدراسات التجريبية لتبادل الطاقة لدول المشرق والمغرب العربي. <p>- وجدير بالذكر أنه قد تم تداول ومناقشة المسودات المتتالية لخارطة الطريق المتضمنة دراسات تبادل الطاقة بين الدول العربية والتي قام بإعدادها الخبير الدولي في الاجتماعات المتعاقبة للجنة التوجيهية والتي كان اخرها خلال الفترة 2023/1/10-9 بمقر الأمانة العامة، حيث صدر عن الاجتماع الرابع والثلاثين التوصيات التالية:</p>	<h2 style="margin: 0;">الإجراءات</h2>

<p>1. قيام الخبير الدولي بإعداد النسخة المحدثة للعرض المرئي بناءً على ملاحظات أعضاء اللجنة التوجيهية خلال اجتماعها الرابع والثلاثين.</p> <p>2. تعميم خارطة الطريق المحدثة على اللجنة التوجيهية قبل اجتماعات فبراير 2023؛ تمهيداً لقيام الخبير الدولي بتقديم العرض المرئي على لجنتي السوق خلال اجتماعات فبراير 2023.</p> <p>3. قيام اللجنة التوجيهية باعتماد العرض المرئي تمهيداً لعرضه على لجنة خبراء الكهرباء.</p> <p>- تقوم أمانة المجلس حالياً بالتنسيق مع منظمة "Med – TSO" لبحث سبل التعاون فيما يخص تبادل الخبرات والدراسات الفنية الخاصة بتجارة الكهرباء، وفي هذا الصدد تم عقد عدة اجتماعات تمهيدية لإيجاد السبل المثلى لتعزيز سبل التعاون بين الطرفين.</p>	
<p>آخر تحديث لخارطة الطريق لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي أعدها الخبير الدولي السيد/ أندرو كلاكستون (تعرض لاحقاً).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة باتخاذ ما تراه مناسباً فيما يتعلق بخارطة الطريق لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مذكرة للعرض على
الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

الأمانة العامة: 2023/3/2

البند الثاني

الموضوع	الدراسة المقدمة من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول: الإدارة التفاعلية لمعامل القدرة بغرض خفض استهلاك الطاقة والانبعثات
القرارات ذات الصلة	القرار رقم 298 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على: "الطلب من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء تقديم تقرير حول هذه الدراسة والفوائد المرجوة منها، تمهيداً لعرضه على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية لاستخلاص التوصيات المناسبة".
الإجراءات	- قامت أمانة المجلس بالتنسيق والمتابعة مع السادة ممثلي المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء بشأن التقرير المعد من قبلهم حول الإدارة التفاعلية لمعامل القدرة بغرض خفض استهلاك الطاقة والانبعثات. - تم عقد ورشة عمل حول "الأطر التشريعية والتنظيمية لصناعة تقديم الخدمة الكهربائية وسبل تعزيز صناعة تقديم الخدمة الكهربائية" المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء يومي 14 - 15/12/2022 بمقر الأمانة العامة وذلك بالتنسيق مع أمانة المجلس.
المرفقات	التقرير المعد من قبل المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول الإدارة التفاعلية لمعامل القدرة بغرض خفض استهلاك الطاقة والانبعثات ومرفقاته

تفضل اللجنة الموقرة بأخذ العلم بما تم من إجراءات؛ والنظر في المقترحات التالية المقدمة من قبل المنتدى:

- 1- إجراء بحث مماثل لما تم في المملكة العربية السعودية (الورقة المنشورة، ديسمبر 2022) للتأكد من توفر مردود إقتصادي وفني.
- 2- للمساعدة في إجراء البحث يعرض المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء الدعم اللوجستي مع وجود إمكانية تقديم تغطية مالية محدودة، إضافة إلى القيام بالتنسيق مع معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإستخدام البروتكول المطور لديه.

المطـوب



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مذكرة للعرض على
الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية
الأمانة العامة: 2023/3/2

البند الثالث

الموضوع	التحضير للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة بموريتانيا: 1- الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة
عرض الموضوع	في إطار التحضيرات الجارية للقمّة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة المُقرّر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في عام 2023، تلقت أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية المذكرة رقم (616) بتاريخ 2022/8/18، تطلب خلالها اقتراح اعتماد موضوع "الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة" كمبادرة من فخامة السيد/ محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
القرارات ذات الصلة	موضوع جديد
الإجراءات	عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته (111) خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2023، وناقش ضمن بنود جدول أعماله البند الخاص بالتحضيرات للقمّة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة والمُقرّر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال شهر نوفمبر 2023.

<p>- مذكرة شارحة بشأن اقتراح اعتماد موضوع "الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة" كمبادرة من فخامة السيد/ محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.</p> <p>- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة (111) بهذا الشأن.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة بدراسة الموضوع والنظر في ضوء القرار الذي سيصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p>	<p>المطلوب</p>

<p>التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة بموريتانيا</p> <p>2- مقترح مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية</p>	<p>الموضوع</p>
<p>ان المشكلة القائمة في المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بفواتير الكهرباء المتراكمة على المشتركين في المخيمات الفلسطينية لشركات التوزيع وما يترتب عليها من أعباء إقتصادية وفنية يتطلب التفكير بطرق خلاقة للتغلب على هذه المشكلة، وهذه الدراسة إحدى المبادرات في هذا المجال. اقترحت هذه الدراسة مشروع متمثل بالاستثمار في مجال الخلايا الشمسية بالتعاون مع المانحين للمساعدة في تخفيف العبء عن وزارة المالية وشركات التوزيع والمجتمع الفلسطيني. وقد قسمت الدراسة المشروع المقترح الى مراحل متعددة لتسهيل عملية التنفيذ. هذا ويشير التحليل الاقتصادي للمشروع بجوى الاستثمار في هذا المجال علاوه على فوائد أخرى عديدة غير مباشرة.</p> <p>أوصت الدراسة بالسير قدماً بهذا النوع من الاستثمارات لجدواه الاقتصادية من جهة وإمكانية تخفيض العبء عن كاهل وزارة المالية من جهة أخرى وذلك بتخفيض قيم الفواتير التي تتحملها وزارة المالية لتغطية مصاريف المخيمات من الطاقة الكهربائية، كما أوصت بأن تكون ملكية هذه المحطات للحكومة الفلسطينية، لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، كما أوصت الدراسة بإجراءات وحملات في مجال كفاءة الطاقة للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية في مخيمات اللاجئين بالتوازي مع تنفيذ المشروع المقترح، كما أوصت الدراسة بأن تقوم شركات توزيع الكهرباء بتطوير شبكات الكهرباء داخل مخيمات اللاجئين التابعة لها بالتوازي مع تنفيذ هذا المشروع، وتنظيم حملات توعية مكثفة للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية في المخيمات، وتخفيض نسب الفاقد وتحسين مستوى الأمان. علاوة على تحديث البيانات وفصل الاستهلاك المنزلي عن الاستهلاك التجاري والصناعي.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>موضوع جديد</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>

<p>عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته (111) خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2023، وناقش ضمن بنود جدول أعماله البند الخاص بالتحضيرات للقمّة التّنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة والمُقرّر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال شهر نوفمبر 2023.</p>	<p>الإجراءات</p>
<p>المذكرة الشارحة التي أعدتها فلسطين حول مقترح مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية، والدراسة المرفقة التي توصي بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توصي الدراسة أن تعود ملكية المحطات المنوي انشاؤها للحكومة الفلسطينية. - تم افتراض أن سعر مبيعات الكهرباء المنتجة هو صافي قياس، ويتم بيعه لشركات التوزيع ومن ثم عمل مقاصة دورية بخصوص استهلاك المخيمات حسب مفهوم صافي القياس. - يوصى بإجراءات وحملات توعية في مجال كفاءة الطاقة للحد من استهلاك الكهرباء في مخيمات اللاجئين (القطاع المنزلي) بالتوازي مع تنفيذ المشروع. - بالتوازي مع تنفيذ المشروع، يجب على شركات توزيع الكهرباء تطوير شبكات الكهرباء داخل مخيمات اللاجئين التابعه لها، وتنظيم حملات توعية مكثفة للحد من كثافة استهلاك الكهرباء في المخيمات، وتخفيض نسب الفاقد وتحسين مستوى الأمان. علاوة على تحديث بيانات المشتركين وفصل الاستهلاك المنزلي (المستهدف في هذه الدراسة) عن الاستهلاك التجاري والصناعي. - إطلاق بعض المبادرات للحد من مشكلة عدم دفع الفواتير. - البحث عن جهات مانحة تساعد الحكومة الفلسطينية على تنفيذ بعض المحطات المذكورة في هذه الدراسة وخاصة في المراحل الأولى. - اشراك المؤسسات المختلفة ومؤسسات المجتمع المحلي في تنفيذ هذه المبادرة. 	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة بدراسة الموضوع والنظر في ضوء القرار الذي سيصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مذكرة للعرض على
الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

الأمانة العامة: 2023/3/2

البند الرابع

الموضوع	الموضوع
<p>الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية</p> <p>القرار رقم 297 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على:</p> <p>1- دعوة الوزارات والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في المنتدى العربي السادس حول " آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية"، المزمع عقده بالقاهرة خلال الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2022.</p> <p>2- الطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، وتكليف أمانة المجلس بتعميمه على الدول العربية.</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>
<p>- تنفيذاً لقرار المجلس رقم 297، قامت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية وهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء بجمهورية مصر العربية وعقدت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للمنتدى تم خلالها الاتفاق على تأجيل المنتدى إلى شهر ديسمبر، وتقسيم الأدوار على الجهات التنظيمية، وقد قامت كل جهة بالدور المنوط بها.</p>	<p>الإجراءات</p>

<p>- عقد المنتدى العربي السادس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية في مدينة القاهرة خلال الفترة 6-2022/12/8، وشارك فيه عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في مجال الطاقة الذرية من الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية وتم خلاله تقديم ومناقشة أوراق العمل حسب محاور المنتدى.</p>	
<p>- التقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول فعاليات المنتدى العربي السادس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية ديسمبر 2022.</p> <p>- <u>رابط العروض التقديمية - المنتدى العربي السادس للطاقة الذرية</u> (www.safeg22.org)</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة بالإحاطة علماً بالتقرير الخاص بالمنتدى العربي السادس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة الذرية.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مذكرة للعرض على
الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية
الأمانة العامة: 2023/3/2

البند الخامس

التعاون مع التكتلات والمنظمات الاقليمية والدولية	الموضوع
<p>1- التعاون العربي الصيني</p> <p>– تنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وفي إطار البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني، تعقد دورات المنتدى كل عامين بالتناوب بين الدول العربية والصين.</p> <p>– وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مركز تدريب عربي صيني للطاقة النظيفة عام 2018 على أن يكون مظلة للدورات التدريبية وورش العمل في هذا المجال، بحيث يكون مقر المركز في إحدى الجامعات/ المعاهد/ المراكز التدريبية في الصين وفي الدول العربية وتتولى أمانته الفنية كل من الأمانة العامة والهيئة الوطنية للطاقة الصينية، ويتولى المعهد الصيني لهندسة الطاقة المتجددة مسؤولية تنظيم البرنامج التدريبية للمركز وتنفيذها في مجال الطاقة الشمسية خلال الفترة الزمنية الأولية لإنشاء المركز.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>القرار رقم 306 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على:</p> <p>1. الترحيب باستضافة دولة الإمارات (دائرة الطاقة بأبوظبي) لمركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة.</p> <p>2. دعوة الدول العربية لتكثيف المشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالطاقة النظيفة التي ينظمها المركز العربي الصيني للطاقة النظيفة خلال عامي 2022-</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>

<p>2023، سواء في الصين أو في الدول العربية المستضيفة للمراكز الفرعية.</p> <p>3. تكليف أمانة المجلس باستكمال التنسيق بين الجانبين العربي والصيني للإعداد والتحضير للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة والمزعم عقدها خلال نوفمبر 2022 بالصين، بما في ذلك دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للمؤتمر.</p> <p>4. تكليف أمانة المجلس بمخاطبة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في مجال الكهرباء والطاقة لتعزيز للمشاركة في فعاليات الدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة في الصين خلال شهر نوفمبر 2022 بمدينة "شيامن" الساحلية في مقاطعة فوجيان الصينية.</p>	
<p>تنفيذاً لقرار المجلس أعلاه قامت أمانة المجلس بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخاطبة الجانب الصيني من خلال بعثة جامعة الدول العربية في بكين بشأن التحضيرات للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وبعد التنسيق بين الجانبين تم الاتفاق على تأجيل المؤتمر إلى عام 2023. وجاري حالياً التواصل مع الجانب الصيني لتحديد موعد ومكان عقد الدورة السابعة للمؤتمر. - عقدت ورشة عمل حول تطبيقات تكنولوجيا الطاقة النظيفة عن بعد يومي 20-2022/6/21، بتنظيم مشترك بين إدارة الطاقة والهيئة الوطنية للطاقة الصينية والمعهد الصيني لهندسة الطاقة المتجددة، شارك فيها 40 خبير ومتخصص من الدول العربية (السعودية - السودان - الصومال - العراق - مصر). - عقدت ورشة عمل حول نشر/ توطين تطبيقات الطاقة النظيفة عبر منصة MS TEAMS خلال الفترة 12-2022/12/15، شارك فيها 73 مشارك من الدول العربية (البحرين - الجزائر - السعودية - السودان - الصومال - العراق - سلطنة عمان - فلسطين - قطر - الكويت - مصر - المغرب - اليمن). 	<h2>الإجراءات</h2>
<p>البرنامج الزمني لورشتي العمل</p>	<h2>المرفقات</h2>
<ul style="list-style-type: none"> • تفضل اللجنة الموقرة بالإحاطة علماً والنظر في تنظيم دورات تدريبية في مجال الطاقة النظيفة من خلال الدول العربية خلال عام 2023. • تكثيف الدول العربية المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل. 	<h2>المطلوب</h2>

التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة	الموضوع
<p align="center">2- التعاون مع الحكومة الألمانية</p> <p>بهدف تعميق التعاون في مجال الطاقة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. وبمبادرة من الحكومة الفيدرالية الألمانية، تم التنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم مؤتمر على غرار MENAREC (مؤتمر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) في البحر الميت. ويتيح المؤتمر لممثلي الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني الفرصة لتبادل الخبرات والأفكار.</p>	<p align="center">عرض الموضوع</p>
<p>القرار رقم 309 الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20) والذي ينص على:</p> <p>1. الترحيب بالدعوة الموجهة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية لحضور مؤتمر حوار الطاقة المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمزمع عقده يومي 8 و9 يونيو 2022 بالمملكة الأردنية الهاشمية.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بالمشاركة في تنظيم المؤتمر، ودعوة الدول العربية للمشاركة في فعاليات المؤتمر.</p>	<p align="center">القرارات</p>
<p>– تنفيذاً لقرار المجلس أعلاه؛ شاركت أمانة المجلس في سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للإعداد والتنظيم لمؤتمر "حوار طاقة المستقبل بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا" حيث تم الاتفاق على برنامج عمل المنتدى وكافة التفاصيل الخاصة بالجلسات الفنية والأنشطة الجانبية تمهيداً لعقد المنتدى الذي تم تنظيمه بالتعاون بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة الطاقة الألمانية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 8 و9/6/2022 بالبحر الميت، إلى جانب مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الطاقة وذلك بهدف تعميق التعاون بين المنطقتين.</p> <p>– شاركت الأمانة العامة في المنتدى أعلاه بوفد ترأسه سعادة السفير/ عبد الحسين الهنداوي – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الرقابة الذي ألقى كلمة الأمانة العامة في الجلسة الافتتاحية بالنيابة عن معالي الأمين العام، كما شاركت مديرة إدارة الطاقة في الجلسات الفنية الخاصة بأسواق الكهرباء. وقد شهد المنتدى مشاركة فعالة من قبل أكثر من 800 شخصية عربية وإقليمية ودولية يمثلون 40 دولة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة من الدول الأوروبية.</p>	<p align="center">الإجراءات</p>

<p>– على هامش اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، وجّهت الحكومة الألمانية الدعوة للمشاركين في "منتدى حوار الطاقة المستقبلية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا" الذي عقد بالبحر الميت في الأردن خلال شهر يونيو 2022 لحضور جلسة متابعة يوم 15 يناير شارك فيها معالي الوزير الأردني إلى جانب ممثلين للمنظمات والهيئات التي شاركت في الإعداد للمؤتمر.</p>	
<p>التقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول مؤتمر حوار الطاقة المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل اللجنة الموقرة بالإحاطة علماً بالموضوع واقتراح ما تراه مناسباً في هذا الشأن.</p>	<p>المطلوب</p>